المقارنة بين آراء ابن‌مالك وابن‌الناظم الصرفية

رسول دهقان‌ضاد [1]

ابراهيم عبدالرزاق[2]

الملخص

تُعتبر المقارنة بين آراء ابن‌مالك وابنه المعروف بابن‌الناظم في المسائل الصرفية المرتكزة على«الألفية» من الكتب النحوية القيمة و«شرح ألفية ابن‌مالك لابن‌الناظم» من المقارنات المفيدة بين المقارنات حول آراء النحاة؛ وأهمية هذه المقارنة تتبلور عند معرفة شخصية ابن‌مالك ومكانة الألفية من جانب، وعند معرفة شخصية ابن‌الناظم العلمية وقوة ذهنه التحليلية وأهمية«شرح ألفية ابن‌مالك لابن‌الناظم» من جانب آخر، لأنّ الشارح تعلمها من المؤلف دون أية واسطة. كما أن الألفية وشرحها في فهم القواعد الصرفية بإمكانه أن يُساعدَ كلاً من الطلبة والمحققين في اللغة العربية في التعلّم، والتدريس، والدراسات الصرفية المختلفة. من هذا المنطلق تهدف هذه الدراسة، عبر استخدام منهج يتصف بطابع وصفي- تحليلي، إلى تبيين الاختلاف الموجود بين آرائهما في مسائل الصرف العربي وقضاياه، والمقارنة بين آرائهما الصرفية. ومن أهمّ ما توصل إليه البحث هو 1.ترجيح اتصال ثاني الضميرين إذا كان عاملهما فعلاً غير ناسخ وكان أول الضميرين أخصّ وغيرَ مرفوع، 2.وجود المرتبتين لاسم الإشارة القريبة والبعيدة فقط، وليس له مرتبة متوسطة، 3.قلة ثبوت نون‌الوقاية مع «لَعَلَّ»؛ وأنّ إثبات نون‌الوقاية مع «قد» و«قط» أكثر من حذفها.

الكلمات المفتاحية: المقارنة، الصرف، ابن‌مالك، ابن‌الناظم

---

[1] استاذ مساعد وعضو هيئة التدريس فى فرع اللغة العربية وآدابها بجامعة قم dr_dehghanzad@yahoo.com

[2] ماجستير فرع اللغة العربية وآدابها بجامعة قم، كلية الأدب

المقدمة

كان ابن‌مالك من النحويين العرب المشهورين وصاحبَ الكتاب المعتبر المسمى بـ«الألفية» التي شُرِحَتْ مرات عديدة. وابنه بدرالدين محمد المعروف بابن‌الناظم الذي درس تحت إشراف والده و شرح وحلّل أبياتَ الألفية في كتابه المسمى بـ«شرح ألفية ابن‌مالك لابن‌الناظم» كما نرى فيه أنه ينتقد بعض آراء والده تارة ذاهباً إلى رأي آخر.

إن تعدد آراء النحويين وتباينها يؤدى إلى تفكير عميق عن الموضوعات الهامة، منها مصدر هذا التباين بين آرائهم المختلفة وتأثيرها على كيفية التعلّم، والدراسات النحوية والصرفية. ومن مظاهر تباين آراء النحاة هي ما نجدها بين آراء ابن‌مالك وابنه المعروف بابن‌الناظم في المسائل الصرفية مما يفتقرإلى المقارنة. وهذه من المقارنات المفيدة والمهمة، حول الآراء المتباينة بينهما اللذين نراهما من النحاة المرموقين كما يُحسب كتابيهما من الكتب التي يحتاج إليهما الباحثون فالمقارنة بين آرائهما مما يسهل المطالعة وتعطي الطلاب والدارسين فرصة جيدة للتعرف على المسائل الصرفية الاختلافية بين هذين الأديبين بمنهج وصفي . تحليلي قائم على المقارنة ودراسة المسائل الاختلافية بينهما. وذلك بهدف إلقاء الضوء على آرائهما وتبيين المسائل الاختلافية وتأييد رأي واحد أو آخر بناءا على الأدلة العلمية.

وأمّا بالنسبة لخلفية البحث فهناك مقارنات كثيرة بين آراء ابن‌مالك والنحاة الآخرين، أمثال المقارنة بين شرح ابن‌عقيل و بين شرح ابن‌هشام على الألفية، والمقارنة بين آراء ابن‌مالك النحوية وبين جمهور النحاة في قالب المعجم، والمقارنة بين آراء ابن‌مالك والزمخشري، والمقارنة المنهجية بين شرح ابن‌مالك وشرح السيوطي على الألفية. وأما المقارنة بين آراء ابن‌مالك وابن‌الناظم في المسائل الصرفية فلم يحصل على أي أثر دال عليها.

1. سيرة ابن‌مالك وابن‌الناظم ومذهبهما الصرفي

أ. سيرة ابن‌مالك وابن‌الناظم

ابن المالک:

هو أبوعبدالله جمال‌الدين محمدبن عبدالله بن‌مالك الطائي الجياني (الدماميني،1983: 25). أجمعت مصادر السيرة أنه كان يكنى بأبي‌عبدالله، كما أجمعت على أنَّ لقبه «جمال‌الدين» وينتسب‌إلى

قبيلة طيء. وقد اختلف المؤرخون في تحديد سنة ولادته وموطنها، ومنهم السُبكي الذي يرى أنه ولد سنة ستمائة، أو إحدى وستمائة (ابن المالک،1967: 2) فقد ذهب البعض إلى أنه ولد سنة600هـ، في جيان (الحموی،1956: 195)، في حين كان قليلٌ منهم يرجّحون ولادته في دمشق (سركيس، 1928: 232) وتوفي عام672هـ وقد نيف على السبعين (الدمشقي، 1977: 267). نشأ ابن‌مالك نشأة علمية، حيث أقبل على كتب السابقين والمعاصرين من العلماء. رزق عمراً مباركا، وقدرة فائقة على البحث، لينتج ميراثاً ضخماً من التصانيف من أهمها الكافية الشافية، والخلاصة المعروفة بالألفية، وتسهيل الفوائد وتكميل المقاصد، وشرح الكافية الشافية، وإيجاز التعريف في علم التصريف و... .(السيوطی، 1965: 371)

ابن‌الناظم:

هو محمد بن عبدالله بن مالك الإمام الذي توفي سنة686هـ في دمشق لكن أغفل المؤرخون مكان ولادته وتاريخها. إنّ تتلمذه على يد أبيه جعلت العلماء ينادونه بـ«الشيخ، العالم، العامل، الفاضل، الكامل، المتقن، المحقق، مجمع الفضائل، فريد دهره». كما قيل فيه:«شيخ العربية وإمام أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان» (اليافعي، 1339ق: 153). تتلمذ على يد هذا الأديب النحوي ممن أصبحوا لاحقاً علماء كباراً، ومنهم بدرالدين بن‌زيد، وكمال‌الدين الزملكاني(كيری زاده، 1329ق:361). ألّف ابن‌الناظم كتبا عديدة و وشرحها ومن أهمها بغية الأريب وغنية الأديب، تخليص الشواهد، وتلخيص الفوائد، والدرة المضيئة في شرح الألفية، وروضة الأذهان في علم المعاني والبيان، وشرح التسهيل، وشرح لامية الأفعال، وشرح الحاجبية وشرح الكافية الشافية، وشرح ملحة الإعراب، وغاية الطلاب في معرفة الإعراب، والمصباح في اختصار المفتاح، والمقدمة في العروض، وغير ذلك من الكتب (القسطنطيني، د.تا: 247).

ب. مذهب ابن‌مالك وابن‌الناظم وأسلوبهما

دأب ابن‌مالك خلال حياته على دراسة جميع ماكتبه من سبقه من النحاة، مما أحاط باللغة والنحو. كان بارعاً في القراءات، وفي استحضار الآيات القرآنية على اختلاف قراءاتها للاستدلال بها كما بارعاً في نظم الشعر ولعل كثرة اطلاع ابن‌مالك على شعر القدماء وحفظه قد سهّل عليه النظم. كان بصريَ المذهب، إلاّ أنه كان يخالفه في مواضع (انظر: الكتبي، 1951: 407) ومال إلى التجديد في التأليف، وإلى السهولة في الآراء، والمزجِ بين مذاهب النحاة، ومزج النحو بالتصريف واللغة، والتعويل في

الشواهد على القرآن، فالحديث، فإن لم يجد فمن أشعار العرب وكلامهم. كان له ذوقه اللغوي الخاص، والقياس عنده مبني على التوسع والتيسير، واحترام السماع، لألّايخرج عن نهج العرب. وفي العامل لم يكن لديه مذهب متميز و في التعليلِ ابتعد عن التكلف ليميل إلى الاعتدال.

كان ابن‌الناظم إماماً في النحو والمعاني والبيان والبديع والعروض والمنطق، وإمامَ أهل اللسان، وقدوة أرباب المعاني والبيان (اليافعي، 1339: 153)، جيدَ المشاركة في الفقه والأصول... لم تشر المصادر إلى مذهبه النحوي ولكن قد يكون بصرياً لتتلمذه بين يدي أبيه. ولكنّه كان يخالف البصري في مواضع عديدة، ذاهباً فيها إلى الكوفي أوالبغدادي كأبيه. أما على صعيد النظم فقد كان عارفا بالبحور العروضية لكنه لميستطع نظمَ الشعر كما كان يعمل والده(السيوطي، 1965: 225).

2.المقارنة بين آراء ابن‌مالك وابن‌الناظم الصرفية

مباحث الصرف على قسمين: قسم يبحث فيه عن الإعلال والاشتقاق، كاشتقاق الفعل‌الماضي من المصدر، والمضارع من الماضي، والأمر من المضارع، والمصدر الميمي واسم المصدر واسمي المرة والنوع من المصدر، ومصادر الأفعال المزيدة، واشتقاق المثنى والجمع من المفرد، وغير ذلك من بقية المشتقات والفعل المزيد فيه من المجرد، والمجهول من المعلوم. وفي هذا القسم تندر الاختلافات بين الصرفيين؛ لأنه عبارة عن الأوزان وهي متفق عليها غالباً ، ولهذا لاحاجة إلى دراسة الإختلافات في هذا القسم. والقسم الثاني يبحث فيه عن غير الاشتقاق والإعلال، كالضمير والعلم واسم الإشارة والموصول والمقصور والممدود والمنقوص وغيرها. فهذه هى المباحث التي يوجد فيها الإختلافات الكثيرة بين الصرفيين و علينا دراستها ولذلك خصصناه بذكر المسائل الاختلافيه.

في مقارنة المسائل الاختلافية الصرفية بين ابن‌مالك وابن‌الناظم نذكر آراء الصرفيين الآخرين المؤيدين لرأي ابن‌مالك من جانب والمؤيدين لرأي ابن‌الناظم من جانبٍ آخر. ثم نؤيد رأي أحدهما معتمدا على الأدلة الصرفية الأقوى من الأدلة التي اعتمد عليها الآخر، ونجيء بمسائلَ اتفق فيها ابن‌مالك وابن‌الناظم وخالفهما جمهور الصرفيين فيها ثم نؤيد بالأدلة العلمية الصرفية إما رأيَ ابن‌مالك أوابن‌الناظم، وإما رأيَ الجمهور.

أولا. المسائل الصرفية الإختلافية بين ابن‌مالك وابن‌الناظم

أ.اتصال الضميرين المعمولين لأفعال غير ناسخة

إذا كان العامل فعلا غيرناسخ عاملا في ضميرين أولهما أخص وغير مرفوع جاز في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، نحو«الخبر سلنيه أوسلني إيّاه». وذهب ابن‌مالك إلى جواز الاتصال والانفصال على السواء:

وَصِلْ أَوافْصِلْ هَاءَ سَلْنِيهِ، وَمَا أَشْبَهَهُ فِي كِنْتُه الخُلْفُ انْتَمَى

(ابن المالک،1430: 8) لكنّ ابن‌الناظم خالفه في مسألة جواز اتصال ثاني الضميرين وانفصاله، مرجحا اتصال الضمير الثاني على انفصاله قائلا:« المبيح لجواز اتصال الضمير وانفصاله هوكونه إما ثاني الضميرين أولهما أخصّ وغير مرفوع؛ وإما كونه خبرا لِكان أوإحدى أخواتها؛ وأما الأول فكالهاء مِن «سَلْنِيهِ ومَنَعَكهَا».... فيجوز في الهاء المذكورة الوجهان نحو:« سَلْنِيهِ وسَلْنِي إيّاه ومَنَعَكهَا ومَنَعَك إيّاها». إلا أن الاتصال مع الفعل أحسن وأكثر.(ابن الناظم، 2009: 36)

وزعم المكودي أن ابن‌مالك رجَّح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله بدليل تقديمه كلمةَ «وَصِل» على «أوأفصل»، وأن جميع النحاة رجَّحُوا اتصال الضمير الثاني على انفصاله. (المكودي، 2004: 139) وهذا الكلام غير صحيح؛ لأن تقديم شيء على شيء في مسألة لايدلّ على ترجيح المتقدم على المتأخر، ويؤكد كلامي هذا قول ابن المالک في باب النعت:

واقطع أو اتبع إن يكن مُعيناً بدونها أو بعضها اقطع مُعلناً

وارفع أو انصب إن قطعتَ مضمراً مبتدأً أو ناصباً لن يظهرا

(ابن المالک، 1430: 49). حيث تقدم «إقطع» على «أو اتبع» لايدل على ترجيح القطع على الإتباع فى النعت الذى كان منعوته متضحا بدونه وكذلک تقدم «و ارفع» على «أو انصب» لايدل على ترجيح القطع على القطع بالنصب(ابن عقيل، 1429: ج2: 120) وأما زعمه الثاني – وهوالقول بأن جميع النحاة رجَّحوا اتصال الضمير على انفصاله– فيرده أقوال الكثيرين من النحاة، منهم الزمخشري إذ قال:« فإذا التقى الضميران في نحوقولهم: الدرهم أعطيتُكهُ ... جاز أن يتصلا كما ترى، وأن يفصل الثاني كقولك: أَعطَيتُك إياه». (الزمخشري، 2003: 169) وإشارة الزمخشري إلى جواز الأمرين بدون ترجيح أحدهما على الآخر دليل على جوازهما متساويين.

وأما الذين وافقوا ابن‌مالك – في جواز اتصال ثاني الضميرين وانفصاله على السواء- فهم بهاءالدين (الشيرازي، 1431ق: 461)، وشرف‌شاه الاسترابادي، إذ يقول:« إعلم أنه إذا اجتمع ضميران، فلك الخيار في اتصال الثاني وفي انفصاله، نحو: أعطيتُكَه و أعطيتُكَ أياه».(الاسترآبادي، 1427ق: 60) وأما الذين وافقوا ابن‌الناظم -في ترجيح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله- فهم ابن‌هشام، والمرادي، وهاشم الطهراني (ابن هشام، 1997: 43)، والأشموني إذ قال:«وافصل هاء سلنيه وما أشبهه،... من كل ثاني الضميرين أولهما أخص وغير مرفوع والعامل فيهما غير ناسخ للإبتداء سواء كان فعلاً، نحو سلنيه وسلني إياه والتصال حينئذ أرجح»(الاشموني، 1998: 93).

يبدوأنَّ رأي ابن‌الناظم في ترجيح اتصال ثاني الضميرين على انفصاله أقرب إلى الصواب لدليلين، أحدهما أنه لم يأت في القرآن الكريم الضمير الثاني المتوفرة فيه الشروط المذكورة إلا متصلاً كقوله تعالى: ﴿فَسَيَكْفِيكَهُمُ اللهُ﴾ (البقرة: 137)، و﴿أَنُلْزِمُكُمُوهَا وَأَنتُمْ لَهَا كَارِهُونَ﴾ (سورة الهود: 28)، و﴿إن يَسْأَلْكُمُوهَا فَيُحْفِكُمْ تَبْخَلُوا وَيُخْرِجْ أَضْغَانَكُمْ﴾ (محمد: 37) ، وعدم مجيئه منفصلا في القرآن دليل على ترجيح اتصاله على انفصاله.(المرادي، 2005: 90) والثاني: ذهاب ابن‌هشام إلى هذا الرأي؛ لمنزلته العلمية في المجال اللغوي وقوته التحليلية الفائقة.

ب. اتصال «لَيْتَ» و«لَعَلَّ» بنون الوقاية

إذا اتصلت«لَيْتَ» بياء المتكلم لحقتها نونُ الوقاية قبل الياء كثيرا، كقوله تعالى:﴿يَا لَيْتَنِي كُنتُ مَعَهُمْ فَأَفُوزَ فَوْزًا عَظِيمًا﴾ (النساء: 73). وحذفُ نون الوقاية في «لَيْتَ» المتصلة بياء المتكلم نادر، وأما «لَعَلَّ» فبعكس«لَيْتَ»، أعني أن حذف النون معها كثير كقوله تعالى:﴿لَعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾(غافر:36) ويندر ثبوتها معها، وذهب ابن‌مالك إلى أن ثبوت نون الوقاية مع لعل نادر:

ولَيْتَنِي فشا، ولَيتِي ندرا ومع لَعَلَّ اعكس،«وكن مُخَيرا»

(ابن المالک، 1430: 8) وأما ابن‌الناظم فخالف ابن‌مالك في هذه المسألة قائلاً:« وإن كان "لعلّ" فالوجه تجردها من النون نحو قوله تعالى:﴿لعَلِّي أَبْلُغُ الْأَسْبَابَ﴾ (غافر:36) ولا تلحقها النون إلا في الضرورة».(ابن الناظم، 2009: 39) ووجه الاختلاف بينه وبين ابن‌مالك هو أنَّ ابن‌مالك ذهب إلى أنَّ اتصال نون‌الوقايةِ بـ«لعل» قليلٌ. وأمّا ابن‌الناظم فذهب إلى أنّهُ لا يجوزُ اتصال«لعلّ» بنون‌الوقاية إلّا في الضرورة. ومن الّذين يؤيدون رأيَ ابن‌مالك ابن‌هشام إذ قال:« وإن نصبها لَعَلَّ فالحذف نحو:« لَعلي أبلغ

الاسباب» أكثر من الإثبات، وهوأكثر من«ليتي» وأخطأ ابن‌الناظم، فجعل«ليتي» نادرا و«لَعَلَّني» ضرورة».(ابن هشام، 1997: 74)والسيوطي يؤيد ابن‌مالك وكذلك ابن‌عقيل، وشريف‌شاه‌الاسترابادي، والرضي الاسترابادي، والدماميني، والأشموني، والمكودي، والمرادي، وعباس‌حسن؛(انظر بالتوالي: السيوطي، 1429ق،ج1: 101؛ ابن‌عقيل،1429ق،ج1: 105؛ الاسترابادي،1427ق، ج2: 73 ؛ الاسترابادي،1384ق، ج2: 403؛ الدماميني، 2008، ج2: 77؛ الأشموني، 1998، ج1: 103؛ المكودي، 2004، ج1: 145؛ المرادي، 2005، ج1: 102؛ عباس حسن، 2007، ج1: 230). وأما ابن‌الناظم فالظاهر أنه لم يؤيده أحد في رأيه.

إن رأي ابن‌مالك في هذه المسالة أقرب إلى الصواب؛ لأن جميع النحاة ذهبوا إليه وحيث لم نجد أحدا ذهب إلى ما ذهب إليه ابن‌الناظم فيدل هذا على أن رأي ابن‌مالك أقرب إلى الصواب.

ج. اتصال «قد» و«قط» بنون الوقاية

«قَدْ وقَطْ» إذا كانتا اسمين بمعنى حسب، جاز أن تلحقهما نون الوقاية وأن تتجردا منها نحو« قَدْنِي درهمٌ يوميا» و« قَطْنِي رعاية الله»، إلاّ أن النحويين اختلفوا كثيراً بين اتصال نون الوقاية بهما وبين تجردهما منها. ولقد ذهب ابن‌مالك إلى أن إثبات نون الوقاية معهما أكثر من حذفها:

وفِي لَدُنِّي لَدُنِي قَلَّ، وفِي قَدِنِي وقَطْنِي اَلحَذفُ أيضًا قد يفِي

(ابن المالک، 1430: 9) وقوله:«وفي قَدْنِي وقَطْنِي الحذف أيضا قد يفي»، دليل على أن حذف نون الوقاية مع «قد وقط» قليل؛ لأن «قد» إذا دخلت على المضارع تدلّ على التقليل. وأما ابن‌الناظم فقد خالف ابن‌مالك إذ قال:« وأما «قَدْ وقَطْ» فبالعكس من «لدن» لأن «قَدِي وقَطِي» في كلامهم أكثر من قدني وقطني».(ابن الناظم، 2009: 40) ولقد وافق ابن‌مالك في رأيه كثيرون منهم ابن‌هشام، إذ قال «وإن خفضها- الهاء هنا تعود إلى على ياء المتكلم- مضافٌ فإن كان «لدن أو قط أو قد» فالغالب الإثبات ويجوز الحذف فيه قليلاً ... وخطأ إبن النظام فجعل الحذف في قد و قط أعرف من الإثبات»(ابن هشام، 1997: 76-77) وابن يعيش أيضا حين قال «إعلم أن «من و عن» من الحروف المبينة على السكون، و «لدن» و «قط و قد» بمعنى حسب أسماء مبينة أيضاً على السكون، ومن الحروف والأسماء ما هو متحرک بحركة بناء أو إعراب وياء المتكلم يكون ما قبلها متحركاً مكسوراً فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم، فتكسر أواخرها لها فتلتبس بما هو مبني على حركة أو بما هو معرب من

الأسماء التي على حرفين من نحو: «يد» و «هن»، فجاؤوا بالنون حراسة لسكون هذه الكلم، وايثاراً لبقاء سكونها لئلا يقعوا فى باب لبس فلذلک قالو: «منى، وعنى، ولدني وقطني، وقدني» فقوله : «فكرهوا اتصال الياء بهذه الكلم» دليل على أن إثبات نون الوقاية لـ «قد و قط» في كلامهم أكثر من حذفها. والآخرون الذين وافقواهم ابن النظام هم الأشموني، والرضي الاسترابادي، وعبدالرحمن الجامي، والمرادي، وشريف شاه الاسترابادي، والدماميني (انظر بالتوالي: ابن هشام،1997، ج1: 76-77؛ الأشموني، 1998، ج1: 105؛ الاسترابادي، 1384، ج2: 403؛ الجامي، 2009: 41؛ المرادي، 2005، ج1: 104؛ شريف شاه الاسترابادي،1427، ج2؛ الدماميني، 2008، ج2: 78). وأما ابن‌الناظم فيبدو أنه لم‌يوافقه إلا الجوهرِي كما نقل عنه محمد عبدالحميد ذاهبا إلى أن »قَدْنِي» غير قياس، زاعما أن نون الوقاية إنما تزاد في الأفعال وقاية لها من كسر حرفها الأخير. ولقد رَدَّ ابن برِي على الجوهري بأن نون الوقاية تزاد وقاية لحركة أوسكون في فعل أوحرف أواسم. (ابن عقيل، 1429ق، 108)

إن رأي ابن‌مالك هو أقرب إلى الصواب، لدليلين: أحدهما وجود «قَدْنِي وقَطْنِي» في الشعر والنثر. وأما «قَدِي وقَطِي» بدون نون الوقاية فلا يكون إلا في الشعر فقط، كما نقل محمد عبدالحميد عن سيبويه. والثاني أنه اتفق جمهور النحاة عليه.

ح. إضافة الاسم إلى اللقب

إذا كان الاسم واللقب مفردين أضيف الاسم إلى اللقب وجوباً عند البصريين، نحو« سعيدُ كرْزٍ». وأما الكوفيون فجوَّزُوا الإتباعَ بدلا أوعطف البيان، نحو« هذا سعيدٌ كرزٌ» والقطعَ، نحو« هذا سعيدٌ كرزًا»، بمعنى أعني كرزًا، و»مررت بسعيدٍ كرزٌ»بمعنى هو كرزٌ، والإضافةَ كما في المثال السابق. (ابن هشام، 1997: ج1: 82) واختار ابن‌مالك رأي البصريين و هو وجوب إضافة الإسم إلى اللقب قائلاً :

وإن يكونا مفردين فأضف حتماً (وإلا واتبع الذي ردف)

(استاد تک تبار گفتند که ص43 پایان نامه هم اضافه بشه ولی آن قمست لازم در پایان نامه مشخص نشده) لكنه، اختار مذهب الكوفيين في كتابه شرح التسهيل، ج1، ص169، لأنه لا يعرف المتقدم بين الألفية وذلك الكتاب. وهووجوب إضافة الاسم إلى اللقب- قائلا:

وإِنْ يَكوْنَا مُفْرَدَيْنِ فَأَضِفْ حَتْماً، [وَإِلَّا أَتْبِعْ الَّذي رَدِفْ]

(ابن مالک، 1430: 9) وأما ابن‌الناظم فاختار رأي الكوفيين قائلا:« ولم يجوِّزِ البصريون في الجمع بين الإسم واللقب إذا كان مفردين إلا الإضافة، وأجاز الكوفيون فيه الإتباعَ والقطعَ بالرفع والنصب ... وما قاله الكوفيون في ذلك لا يأباه القياس». (ابن الناظم، 2009: 42) وقوله:« وما قاله الكوفيون لايأباه القياس»، دليل على أنه يؤيد رأيَهم.

وهناك من النحويين من يؤيد ما اختاره ابن‌مالك، وهوابن يعيش إذ ذهب إلى أن إضافة الاسم إلى اللقب منهج من مناهج أسماء العرب معتبرا أن أصل أسماء العرب إما مفرد كـ«زيد» وإما مضاف كـ«عبدالله»، وليس في كلامهم إسمان مفردان لمسمّىً واحد يستعمل كل واحد منهما مفردا. وإذا جمعوا بين الاسم واللقب مفردين مستقلين غير مضاف ومضافإليه خرجوا عن مناهجهم في الاستعمال، فأضافوا الاسم إلى اللقب ليجروا على عادتهم في ذلك.(ابن يعيش، 1424هـ: 108)

وأما الذين يؤيدون رأي ابن‌الناظم فَهُم الرضي الاسترابادي إذ قال« ثم إما أن يُتْبَعَ اللقب الاسم عطف بيان له لكونه أشهر، أويُقْطَعَ عنه رفعا أونصبا، على المدح أوالذم؛ لكونه متضمنا لأحدهما، ويجوز الإتباع والقطع المذكوران سواء كانا مفردين أومضافين أومختلفين في ذلك..». (الاسترآبادي، 1384ش:ج3: 265) وكذلك منهم الصبان، وابن‌هشام، والخضري، والمرادي. (انظر بالتوالي: الصبان، 1997، ج1: 191؛ ابن هشام، 1997، ج1: 82؛ الخضري، 1998، ج1: 135؛ المرادي، 2005، ج1: 110).

يبدو أنما ذهب إليه ابن‌الناظم أقرب إلى الصواب لثلاثة أدلة: أحدها أن وجوب إضافة الاسم إلى اللقب يأباه النظم من جهتي الصناعة، والسماع؛ أما من جهة الصناعة فلأنك إذا أضفت الاسم إلى اللقب لزم إضافة الشئ إلى نفسه؛ لأن الاسم واللقب اسمان لمسمى واحد، فإضافة أحدهما إلى الآخر إضافة الشئ إلى نفسه، فاللازم والملزوم باطلان في قضية الملازمة؛ لوجود اختلاف المعنى بين المضاف والمضاف إليه. وللاسم واللقب معنى واحدٌ لا معنيان. وأما من جهة السماع فلأن الإتباع مسموع من العرب، كقولهم لرجل ضخم العينين اسمه يحيى، ولقبه عينان:« هذا يحيى عينان» (الأزهري، 2006:ج1: 135) بدون إضافة الاسم إلى اللقب. ولو أضافوه لقالوا: عينين. وكذلك كالّذي روى الفراء عن قول العرب:« قَيسٌ قَفَّةٌ» (انظر: الاسترآبادي، 1384ش:ج3: 265) بالإتباع بدلاً أو عطف بيان. الثاني أنَّنا إذا أتبعنا اللقبَ الاسمَ بدلا أوعطف بيان، أوقطعناه عن الاسم رَفْعاً بمبتدأ محذوف، أونصبا بفعل« أعني» المحذوف تخلصنا من التأويل الفارغ في إضافة الاسم إلى اللقب؛ (الخضري، 1998: 135) لأنهم

يجعلون الاسم المضاف المسمى، ويجعلون اللقبَ المضافَ إليه الاسمَ فمعنى«جائني سعيدُ كرزٍ» بالإضافة هو: جائني مسمى هذا الاسم، وعدم التأويل أولى من التأويل. الثالث: هواتفاق جميع الكوفيين وبعض البصريين على هذا الرأي.(الصبان، 1997: 191)

خ. قلب همزة الاسم الممدود واواً، وإبقائها على حالها

الاسم الممدود على أربعة أقسام: أحدها ماكانت همزته أصلية، فيجب بقاء همزته في التثنية، نحو «قُرَّاء» فتقول: «قُرَّاءَان» الثاني ماكانت همزته بدلا من ألف التأنيث الزائدة، فتجب قلب همزته واواً، نحو: «بَيضَاء» فتقول: «بَيضَاوَان». الثالث ما كانت همزته بدلا من الأصل، فيجوز فيه وجهان: قلب همزته واوا وإبقائها على حالها على حد سواء عند ابن‌مالك، ويُرَجِّحُ إبقاؤها على حالها عند ابن‌الناظم،(انظر: ابن الناظم، 2009: 471) نحو«كسَاء» فتقول:«كسَاءَان، أوكسَاوَان». الرابع ماكانت همزته بدلا من حرف الإلحاق الزائد، فيجوز فيه وجهان: قلب همزته واوا، وإبقائها على حالها على حد سواء عند ابن‌مالك، وأما عند ابن‌الناظم فيترجح قلبها واوا، نحو «عِلْبَاء» فتقول:«عِلبَاوانِ، أوعِلبَاءَانِ».(المصدر نفسه: 147) وذهاب ابن‌مالك إلى هذا الرأي مفهوم مِن:

ومَا كصَحرَاءَ بِوَاوٍنُنِّيا ونَحوعِلبَاءٍ، كسَاءٍ وَحَيا

بِوَاوأوهَمزٍ، [وغَيرُ مَا ذُكر صَحِّح ومَا شَذ على نَقَلٍ قَصُر]

(ابن مالک، 1430: 74) وحيث لم يصرح ابن‌مالك بترجيح قلب همزة «عِلباء» واوا وإبقاء همزة «كساء وحياء» على حالها فلا دليل على إثبات ادعاء الأشموني وهناك نحاة كثيرون ذهبوا إلى ما ذهب إليه ابن‌الناظم، منهم ابن‌هشام، وابن عقيل، والأشموني، والصبان، وابن السراج، والرضي (ابن هشام، 1997، ج2: 138؛ ابن‌عقيل، 1429ق،ج4: 89 ؛ الأشموني، 1998، ج3: 369؛ الصبان، 1997، ج4: 159؛ الاسترابادي، 1384ش،ج3: 355). وأما ابن‌مالك فكاد أن يكون وحيدا في رأيه.

إن ما ذهب إليه ابن‌الناظم أقرب إلى الصواب لدليين: أحدهما أن همزة إلحاق ليست أصلية، ولا بدلا من الأصلية، بل هي بدل من حرف الإلحاق الزائد، فنسبتها إلى الهمزة الأصلية بعيدة، ولذلك رُجِّح قلبها واوا. وأما الهمزة المبدلة من أصل فإبقائها على حالها في التثنية أولى من قلبها واوا؛ لقرب نسبتها من

الأصلية. الثاني ذهاب أكثر النحويين إلى رأي ابن‌الناظم وكون رأي ابن‌مالك شاذا، دليل على أن رأي ابن النظام أقرب إلى الصواب؛ لأنه لايتمسک برأي شاذ في علمٍ.

ثانياً. المسائل الصرفية الاتفاقية بين ابن‌مالك وابن‌الناظم

أ. اتصال الضميرين المعمولين للأفعال الناسخة

إذا كان عامل الضميرين من أفعال القلوب أومن باب كان وأخواتها وكان الضمير الأول أخصَ وغيرَ مرفوع في أفعال القلوب، جاز في الضمير الثاني الاتصال والانفصال، نحو: «الصديقُ خِلْتَنِيهِ وخِلْتَنِي إيَّاهُ، والصَّدِيقُ كنْتُهُ وكنْتُ إيَّاهُ». لقد اختار ابن‌مالك في هذه المسألة ترجيح الاتصال على الانفصال. (ابن المالک،1430: 8) ووافقه ابن‌الناظم في ترجيح الاتصال:« واختار أكثرهم الانفصال، والصحيح اختيار الاتصال؛ لكثرته في النظم والنثر الفصيح... ».(ابن الناظم، 2009: 36) وأما الجمهور فخالفوهما، إذ رجّحوا الانفصال على الاتصال، فمنهم ابن‌هشام، والزمخشري وابن‌السرَّاج، والرضي، وسيبويه، وشريف‌شاه‌الاسترابادي، وابن‌عقيل.

يبدو أنَّ رأي جمهور النحاة في ترجيح انفصال ثاني الضميرين على انفصاله في هذه المسألة هوأقرب إلى الصواب؛ وذلك لأربعة أدلة: أحدها قلة اتصاله في كلام العرب كما أشار إليه سيبويه. (سيبويه، 1999، ج2: 388) والثاني كون الضمير الثاني خبرَ مبتدأ في الأصل وحق خبر المبتدأ الانفصال؛ لأن خبر المبتدأ ليس مفعولا به، والاتصال إنما يكون للمفعول‌به؛ وأما الأفعال الناقصة فقاصرة على العمل في الضميرين كما تفعل الأفعال التامة، وهي شبيهة «إنَّ» وأخواتها في أن كلا منهما لا تدل على حدث فلا يتصل بهما الضميران بالقياس. والثالث أن اسم الأفعال الناقصة ليس فاعلا لها حتى يكون كالجزء من عامله، بل الفاعل في الحقيقة مضمون المبتدأ والخبر، ألا ترى أن الكائن في من قال:« كانَ زَيْدٌ جَالِسَاً»، هوجلوس زيد، لا زيد وحده. (انظر: الاسترآبادي، 1384ش،ج2 :63) والرابع أن ذهاب الجمهور إلى رأي من الآراء معتمد عليه في جميع العلوم.

ب.اجتماع اللقب مع الاسم أو الكنية

ينقسم العَلَمُ إلى الكنية، واللقب، والاسم. والكنية ماكان مصدَّرًا بأبٍ، أو أمٍّ، أو ابن نحو:«أم أبي محمدٍ، أمِّ أيْمَنٍ، ابن هشام». (انظر: الدماميني، 2008، ج1: 110) واللقب ما أشعر برفعة المسمى أو

ضعته، نحو«زين‌العابدين». والإسم ما سواهما كـ:«ابراهيم». واختلف النحويون في اجتماع اللقب مع أحد أخويه، أي الكنية والاسم. ذهب ابن‌مالك إلى أن اللقب إذا اجتمع مع أحد أخويه وجب تأخيره عنهما، نحو:«زيد أنف الناقة، وأبي عمرو أنف الناقة» وفهم هذا من قوله:

واسْماً أَتَى وكنْيَة، ولَقباً وأَخِّرَنْ ذَا إِنْ سِوَاهُ صَحِبَا

(ابن المالک، 1430: 9) و»ذا» إشارة إلى اللقب، يعني وأخّر اللقب إن صحب سواه. ويُفْهَمُ من كلمة«سواه» الإسم والكنية. ووافق ابن‌الناظم ابنَ‌مالك في هذا الرأي إذ قال« وإذا اجتمع اللقب مع غيره أُخِّر اللقب». (ابن الناظم، 2009: 42) وأما جمهور النحاة فقد خالفوا ابن‌مالك وابن‌الناظم ذاهبِين إلى أنَ اللقب إذا اجتمع مع الاسم أُخِّرَ اللقب عن الاسم. وأما إذا اجتمع مع الكنية فأنت بالخيار في تقديم أحدهما على الآخر. ومن الجمهور الذين خالفوا ابن‌مالك وابن‌الناظم ابن‌هشام إذ قال« ويؤخر اللقب عن الاسم كـ«زيد زين العابدين »... ولا ترتيب بين الكنية وغيرها ... وفي نسخة من ألفية ابن‌مالك ما يقتضي أن اللقب يجب تأخيره عن الكنية وليس كذلك» (ابن هشام، 1997: ج1: 82-81)؛ وابن‌عقيل أيضا حين قال:« وظاهر كلام ابن‌مالك أنه يجب تأخير اللقب إذا صحب سواه، فأما مع الكنية فأنت بالخيار بين أن تقدم الكنية على اللقب وبين أن تقدم اللقب على الكنية؛ وكذلك الدماميني، والأشموني، وعباس‌حسن.(انظر: ابن‌عقيل، 1429ق، ج1: 112؛ الدماميني، 2008، ج1: 112؛ الأشموني، 1998، ج1: 110؛ حسن، 2007، ج1: 263). وأما الذين وافقوا ابن‌مالك وابن‌الناظم فَهُم الخضري والسيوطي (الخضري، 1998، ج1: 133؛ السيوطي، 2006، ج1: 234).

إن مذهب الجمهور المخالف لمذهب ابن‌مالك وابنه أقرب إلى الصواب؛ لاتفاق كبار النحاة المشهورين عليه، وكون المتفقين عليه هم الجمهور.(ابن عقيل، 1429ق: 111) وأما قول الخضري السابق- وهوأن الكثيرين من النحويين أوجبوا تأخير اللقب على الكنية – فمردود؛ لكونه خلافا للواقع وإنما الذين ذهبوا إلى هذا الرأي هم القلة. وأما اختيارُ السيوطي رأي ابن‌مالك وابن‌الناظم فهواختيار بلادليل لأنه لم يبرهن عليه و لم يكن مطابقا لما ذهب إليه الجمهور.

ج. مراتب اسم الإشارة باعتبار بعد مسافتها

اسم الإشارة هو اسم يدلّ على شخص معين أوحيوان معين أوشيئ معين بإشارة حسية، نحو« ذَا وَلَدٌ». واختلف النحويون في انقسامه باعتبار بُعْدِ مسافة المشارإليه إلى مذهبين، أحدهما أن لاسم الإشارة مرتبتين: قريبة، نحو« ذا ولد» وبعيدة، نحو« ذَاك وَلَدٌ وذَالِك وَلَدٌ». والثاني: أن له ثلاث مراتب: قريبة، نحو« ذَاَ وَلَدٌ» ومتوسطة، نحو« ذَاك وَلَدٌ» وبعيدة، نحو« ذَالِك وَلَدٌ». والمذهب الأول هومذهب ابن‌مالك:

[وبأُولَى أَشر لِجَمْعٍ مطلقا والمد أَولى،] ولدى البُعْدِ انطِقَا

بِالْكافِ حَرْفًا: دُونَ لَامٍ، أَومَعَهْ وَاللَّامُ – إِن قَدَّمْتَ «ها»– مُمْتَنِعَهْ

(ابن المالک، 1430: 10) ووافق ابن‌مالك في هذا المذهب ابن‌الناظم حين قال:« وزعم الأكثرون أن المقرون بالكاف دون اللام للمتوسط، وأن المقرون بالكاف مع اللام للبعيد، وهوتحكم لا دليل عليه، ويكفي في رده أن الفراء حكى أن إخلاء «ذالك» و«تلك» من اللام لغة تميم، فعُلِمَ أن الحجازيين إذا لم يريدوا القرب لا يقولون إلا: ذَلِك وتِلْك وأن ليس لاسم الإشارة عندهم إلا مرتبتان: قرب وبعد، وأمر غيرهم مشكوك فيه».(ابن الناظم، 2009: 46)

وأما جمهور النحاة فذهبوا إلى المذهب الثاني. (انظر: الاسترابادي، 1384ش، ج2: 480 وابن‌عقيل،1429ق، ج1: 123) وهوالمذهب الذي يقول بثلاث مراتب لاسم الإشارة . ومن الجمهور الذاهبين إلى هذا المذهب شريف‌شاه إذ قال:« ويقال: ذا للقرب» إشارة إلى الفرق بين ذا، وذاك وذالك، وهوأن الأول للقريب، والثاني للمتوسط، والثالث للبعيد».وكذلك الزمخشري، وابن‌يعيش، والدماميني، وهادي نهر(انظر: الاسترابادي، 1427ق، ج2: 95؛ الزمخشري، 2003: 181؛ الموصلي،2001، ج2: 365؛ الدماميني، 2008، ج2: 100؛ نهر، د.تا، ج1: 347). وأما ابن‌هشام فوافق ابن‌مالك وابن‌الناظم في رأيهما قائلا:« وإن كان بعيدا وجب اقترانه بالكاف، إما مجردة من اللام نحو ذاك، أومقترنة بها، نحو ذالك».(ابن هشام، د.تا: 141)

يظهر أن رأي ابن‌مالك وابن‌الناظم أقرب إلى الصواب؛ لثلاثة أدلة: أحدها أن المعتمد عليه في كل اللغات هوالنقل من أصحاب اللغة لا القياس المنطقي والعقل التحليلي، فقد روى الفراء أن بني تميم يشيرون إلى المشار إليه البعيد بـ« ذاك وتيك، خاليَيْنِ من اللام. فأما الحجازيون فيشيرون إليه بـ«ذالك وتلك» مقرونين باللام، ولا يستخدمون في الإشارة «ذاك وتيك» بدون اللام، كما لايستخدم التميميون في الإشارة «ذالك وتلك» باللام.فظهر بهذا أنه ليس لاسم الإشارة إلا مرتبتان: قريبة وبعيدة. (ابن

مالک، 2001:ج1: 236) الثاني أنه لوكان للإشارة ثلاث مراتب لما أُكتُفِيَ في مثناها وجمعها بمرتبتين هما: هذان وذانك، هؤلاء وأُولئك، وعدم وجود مرتبة التوسط فيهما دليل على أنه ليس للإشارة إلا مرتبة القرب والبعد فقط. الثالث أن النحاة أجمعوا على أن للمنادى مرتبتين فقط، مرتبة قرب، ومرتبة بعد، والمشار إليه شبيه بالمنادى فَاقْتُصِرَ فيه على مرتبتين إلحاقا بنظيره المنادى. (ابن المالک، 1430ق: 236)

وأما قول ابن‌مالك- في الاستدلال على اقتصار اسم الإشارة يكون على مرتبتين: «إن القرآن العزيز ليس فيه إشارة إلاَّ لمجرد من اللام والكاف معا أومصاحب لهما معا، أعني غير المثنى والجموع، فلوكانت الإشارة إلى المتوسط بكاف لا «لام» معها لكان القرآن العزيز غير جامع لوجوه الإشارة (المصدر نفسه)، وهذا مردود بقوله تعالى: ﴿وَنَزَّلْنَا عَلَيْكَ الْكِتَابَ تِبْيَانًا لِّكُلِّ شَيْءٍ﴾ (سورة النحل: 89) فمردود؛ لأن هذه الآية الكريمة لا تدل على أن القرآن بَيَّنَ كل شيء بالمعنى الذي نتكلم حوله الآن؛ لأنه لوكان المراد بالآية الكريمة تبيين كل شيء بمثل المعنى الذي نحن فيه لكانت صفحات القرآن أكثر من مأة مجلد، وما بَيَّنَ القرآنُ جميع المسائل الدينية، كعدد ركعات الصلوات اليومية، ورجع المسلمون إلى الأحاديث النبوية لبيان عدد ركعاتها.

3.المسائل الإضافية الصرفية

ونعني بها المسائل التي لم يتطرق إليها ابن‌مالك، ولكن ابن‌الناظم أشار إليها. وهي ما أضافها ابن‌الناظم إلى ماذكره ابن‌مالك في الألفية، كإضافته وزنَ «فِعّالٍ» إلى مصدرَي «فعّل» -وهما: تَفْعِيلٌ وَتَفْعِلَةٌ- الذين اكتفى بهما ابن‌مالك.

أ. مصادر «فَعّلَ»

لِوَزْنِ «فَعَّلَ» مصدران قياسيان، ومصادرُ أخرى سماعية. ووزنا المصدرين القياسيين هما:«تَفْعِيلٌ» للفعل الصحيح كـ«تَكرِيمٍ»، والأجوف،كـ:«تَقْوِيمٍ» والمثال، كـ«تَوْحِيدٍ»، والمضاعف، كـ:«تَبْرِيرٍ». و«تَفْعِلَة» للفعل المهموز اللام، نحو:«تَنْشِئَة»، والناقص نحو:«تزكية»، واللفيف المفروق أوالمقرون، نحو:«تَوْفِية وتَشْوِية». وأمَّا أوزان المصادر السماعية فهي: «فَعَالٌ»، نحو:«بَلَّغَ بَلَاغٌ» و«فِعَالٌ» نحو:«كذَابٌ»، و«فِعَّالٌ» نحوقوله تعالى﴿وَكَذَّبُوا بِآيَاتِنَا كِذَّابًا﴾،(سورة النبأ: 28) و«تَفْعَالٌ» نحو:«كَرَّرَ تَكرَارٌ» لقد اكتفى ابن‌مالك في مصدر «فَعَّلَ» بـ«تَفْعِيلٍ وتَفْعِلَة» القياسيين.(فريدي فر، د.تا: 83) إلَّا

أنَّ ابن‌الناظم أضاف مصدرا واحدا بعد أن بَيَّنَ المصدرين القياسيين اللذَينِ جاء بهما ابن‌مالك:«يجيئ «فَعَّلَ» على «فِعَّالٍ» نحو:«كذَّبَ، كذَّاباً» (ابن الناظم، 2009: 264) وكذلك أضاف نظام النيشابوري «كذَّاباً» مصدرا ثالثا لباب «فَعَّلَ» (النيشابوري، 1428ق: 197) وهذا مردود؛ لذهاب الجمهور إلى مصدرية «فِعَّالٍ» وكون رأيه شاذاً. (انظر: الموصلي، 2001، ج4: 54 ؛ ابن‌عقيل، 1429، ج3: 106).

ب. جواز مجيء الجزء الأول من المركب المجزي مضافاً والجزء الثاني مضافاً إليه

يمتنع العلم من الصرف إذا كان مركبا تركيبا مزجيا. وقد يضاف الجزء الأول منه إلى الثاني ليكون الأول مضافا ويعرب حسب العوامل الداخلة عليه، ويجَرُّ الثاني؛ لكونه مضافا إليه. وكذلك قد يبنى الجزءان على الفتح. وإن كان آخر الجزء الأول معتلا، ك:«مَعْدِي كرِبَ» و« قَالِي قَلاَ» وجب تسكينه في اللغات الثلاث. (ابن هشام، 1997، ج2: 61) لقد اكتفى ابن‌مالك بمنع العلم المركب تركيبا مزجيا من الصرف؛ لأنَّ ذلك هوالأصل فيه.(انظر: ابن المالک، 1430ق: 62)

لكن ابن‌الناظم أضاف شيئا آخر وهوجواز كون الجزء الأول مضافا والجزء الثاني منه مضافا إليه.(ابن الناظم، 1997: 396) وقد وافق ابن‌الناظم في هذه الإضافة ابن‌هشام، وعباس حسن (ابن هشام، 1997، ج2: 62 وحسن، 2007، ج4: 177) وغيرهما.

ج. العلم الذي يكون على وزن «فَعَالِ»

إذا كان العلم المؤنث على وزن «فَعَالِ» فللصَّرفيين فيه ثلاثة مذاهب: أحدها بنائه على الكسر سواء كان مختوما بحرف الراء ،ك«ظَفَارِ وَسَفَارِ» أوغير مختومبه، ك«حَذَامِ ورَقَاشِ» وهذا هومذهب الحجازيين. الثاني إعرابه إعرابَ مالا ينصرف، سواء كان مختوما بحرف الراء أو لم يكن، وهذا هومذهب جماعة قليلة من بني تميم. الثالث بنائه على الكسر إن كان مختوما بحرف الراء، فتقول:« هذه ظَفَارِ ورأيتُ ظِفَارِ، ومررتُ بظفارِ»، وإعرابه إعرابَ ما لاينصرف إن لم يكن مختوما بحرف الراء، فتقول:« هذه حَذَامُ، رأيتُ حَذَامَ، ومررتُ بحَذَامَ» (المدرس الأفغاني، 1389ش:ج2: 326)؛ لكن ابن‌مالك جعل المذاهب الثلاثة المذكورة مذهبين: مذهب الحجازيين، ومذهب جماعة قليلة من بني تميم الذي جعله مذهب جميع بني تميم إذ قال:

وابن على الْكسْرِ «فَعَالِ» عَلَما ... مُؤَنَّثاً، وهُونَظِيرُ جُشَمَا

عِنْدَ تَمِيمٍ، [وَاصْرِفَنْ مَا نُكرَا ... مِنْ كلِّ مَا التَّعْرِيفُ فِيهِ أثَّرَا]

(ابن المالک،1430: 63) يعني ابن وزن «فَعَالِ» على الكسر عند الحجازيين حال كونه علما مؤنثا. فبناؤه على الكسر للعلمية، والتأنيث، والعدل التقديري، فبالسببين تُسلب من الاسم الكسرة والتنوين، فبثلاثة أسباب تجدر زيادة السلب، ولايُوْجَدُ سلبٌ أكثر من منع الصرف إلّا البناءُ؛ لأن فيه سلب حركات الإعراب الثلاث. ويعرب هذا الوزن إعرابَ ما لاينصرف عند بني تميم لكونه نظيرا لـ«جُشَمَ»، فجشم ممنوع من الصرف، للعلمية والعدل التقديري و«حَذام» أيضا ممنوع من الصرف للعلمية والعدل التقديري، إذ التقدير في جشم جَاشِمٌ وفي حَذَام حَاذِمَة. (المدرس الأفغاني، 1389ش:ج2: 327) وجعل ابن‌الناظم المذاهب الثلاثة مذهبين: مذهب الحجازيين، ومذهب أكثر التميميين الذي جعله مذهب جميع بني‌تميم. (انظر: ابن الناظم، 2009: 404)

إن هناك ثلاثة مذاهب في هذه المسألة: أحدها مذهب الحجازيين القائل ببناء وزن «فَعَالِ» على الكسر مطلقا. والثاني مذهب قِلَّة من التميميين القائل بإعرابه إعرابَ مالا ينصرف مطلقاً. والثالث مذهب أكثر التميميين القائل ببنائه على الكسر إن كان مختوما بحرف الراء وبإعرابه إعراب مالا ينصرف إن لم يكن مختوما بحرف الراء، كما ذهب جماعة من الصرفيين.(ابن هشام، 1997، ج2: 65 والأزهري، 2006: 345)

النتيجة

1.صوابية رأي ابن‌الناظم المخالف لرأي ابن‌مالك في قول ابن‌الناظم بترجيح اتصال ثاني الضميرين إذا كان عاملهما فعلا غير ناسخ وكان أول الضميرين أخصَ وغيرَ مرفوع؛ وفي القول بترجيح إبقاء همزة ما كانت همزته بدلا من الأصل في تثنية الاسم الممدود كـ«كساء» فتقول في التثنية«كساءان»؛ وفي القول بجواز إتباع اللقب الاسمَ بَدلا أو عطف بيان، والقطعِ رفعا أو نصبا، وإضافةِ الاسم إلى اللقب إذا كان مفردين.

2.أرجحية رأي ابن‌مالك على رأي ابن الناظم في قول ابن‌مالك بقلة ثبوت نون‌الوقاية مع «لَعَلَّ»؛ وفي القول بأنّ إثبات نون‌الوقاية مع «قد» و«قط» أكثر من حذفها.

3.صوابية رأي الجمهور، المخالفين لابن مالك وابن الناظم في قول الجمهور بترجيح انفصال ثاني الضميرين إذا كان عاملهما من أفعال القلوب أو من باب «كان» وأخواتها وكان أول الضميرين أخصَ وغيرَ مرفوع في أفعال القلوب؛ وفي قولهم بتأخير اللقب عن الاسم إذا اجتمعا، والخيار إذا اجتمع الاسم مع الكنية في تأخير أحدهما.

4.صوابية رأي ابن‌مالك وابن‌الناظم المخَالِفَيْنِ للجمهور في قولهما بوجود المرتبتين لاسم الإشارة القريبة والبعيدة فقط وليس له مرتبة متوسطة.

قائمة المصادر والمراجع

1. **القرآن الكريم.**

2. ابن‌الناظم، بدرالدين، **شرح ألفية ابن‌مالك لابن‌الناظم**، ط1، بيروت: دارالاعتصام، 2009م.

3. ابن‌عقيل، عبدالله، **شرح ابن‌عقيل على ألفية ابن‌مالك، ومعه كتاب «منحة الجليل بتحقيق شرح ابن‌عقيل»**، ط1، قم: دار الغدير، 1429هـ.

4. الأزهري، خالد، **شرح‌التصريح على‌التوضيح**، ت: محمد باسل، ط3، بيروت:دارالكتب، 2006م.

5. الأستراباذي، رضي‌الدين، **شرح الرضي‌على‌الكافية**، ط2، قم:مؤسسة الصادق للطباعة والنشر، 1384هـ ش.

6. الأستراباذي، شريف‌شاه، **البسيط في‌شرح الكافية**، ت:حازم‌سليمان‌الحلّي، ط1، قم: المكتبة الأدبية، 1427هـ.

7. الأشموني، نورالدين، **شرح الأشموني على ألفية ابن‌مالك**، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية،1998م.

8. ابن المالک الأندلسی، **الألفية في النحو**، قم: مطبعة نويد إسلام، 1430هـ.

9. ــ ، **تسهيل‌الفوائد وتكميل المقاصد**، ت: محمد كامل بركات، بيروت: دارالكاتب العربي، 1967م.

10.ــ، **شرح تسهيل الفوائد وتكميل المقاصد**، ت:محمدعبدالقادر، ط1، بيروت: دارالكتب، 2001م.

11.ابن هشام الأنصاري، **أوضح المسالك إلى ألفية ابن‌مالك**، ت: إميل‌يعقوب، ط1، بيروت: دارالكتب، 1997م.

12.ــ ، **شرح قطرالندى وبل‌الصدى ومعه كتاب «نهج التقى بتحقيق وإعراب شواهد قطرالندى»** لإبراهيم الكرباسي، بيروت: دار ومكتبة الهلال، (د.ت).

13.بروكلمان، كارل، **تاريخ الأدب العربي**، ت: علي شوشان، القاهرة: دار الأمم للترجمة، 1949م.

14.الجامي، عبدالرحمن، **شرح ملاجامي**، ت: علي الروللي،ط1، دار إحياء التراث العربي، 2009م.
15.حسن، عباس، **النحوالوافي**، ط1، بيروت: مكتبة المحمدي، 2007م.
16.الحموي، شهاب‌الدين، **معجم البلدان**، ط2، بيروت: دارصادر للطباعة والنشر، 1956م.

17.الخضري، محمد، **حاشية الخضري على شرح ابن‌عقيل**، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية،1998م.
18.الدماميني، بدرالدين، **شرح التسهيل للدماميني، تعليق الفرائد على تسهيل الفوائد**، ت: الدكتور محمدبن عبدالرحمن بن‌محمد المفدى،ط1، 1983م.

19.ــ، **المنهل الصافي في شرح الوافي**،ت: فاخر مطر، ط1، بيروت: دارالكتب، 2008م.
20.الدمشقي، ابن كثير، **البداية والنهاية**، ط2، بيروت: مكتبة المعارف،1977م

21.الزمخشري، أبوالقاسم، **المفصل في صنعة الإعراب وبذيله كتاب «المفصل في شرح أبيات المفصل»**، ت: علي بوملحم، دار ومكتبة الهلال للطباعة والتوزيع، 2003م.
22.سركيس، يوسف، **معجم المطبوعات العربية والمعربة**، مصر: مطبعة سركيس بمصر،1928م.

23.سيبويه، عمروبن‌عثمان، **الكتاب**، ت: إميل بديع يعقوب، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية، 1999م.
24.السيوطي، جلال‌الدين، **البهجة المرضية في شرح الألفية**،ط6، (د.م): سرور، 1429هـ.
25.ــ، **بغيةالوعاة في‌طبقات‌اللغويين‌النحاة**، ت: محمد أبوالفضل إبراهيم، ط1، مطبعةالحلبي، 1965م.

26.ــ، **همع‌الهوامع في‌شرح جمع الجوامع**، ط2، بيروت: دارالكتب العلمية، 2006م.
27.مدني الشيرازي، سيد علي‌خان، **الحدائق الندية في شرح الفوائد الصمدية**،ط1، ذوي‌القربى، 1431هـ ق.
28.الصبان، محمد، **حاشية الصبان على شرح الأشموني**، ط1، بيروت:دارالكتب العلمية، 1997م.

29.الصفدي، صلاح‌الدين، **الوافي بالوفيات**، ط1981،1م.

30.الحسيني الطهراني، السيد هاشم، **علوم العربية**، انتشارات مفيد، 1404هـ ق.

31.فريدي فر، عبدالمطلب، **الصرف الوافي**، قم، جامعة المصطفى العالمية،(د.ت).

32.القسطنطيني، مصطفى، **كشف الظنون عن أساس الكتب والفنون**، بيروت: دار الفكر،(د.ت).

33.الكتبي،ابن‌شاكر، **فوات الوفيات**، ت: محمد محيي‌الدين عبدالحميد، مصر: مطبعة السعادة،1951م.

34.كحالة، عمر رضا، **معجم المؤلفين**، بيروت: دار إحياء التراث العربي،(د.ت).

35.طاش كبرى زاده، أحمد بن مصطفى، **مفتاح السعادة ومصباح السيادة**، ط1،حيدرآباد، 1329هـ.

36.المدرس‌الأفغاني،محمد، **مكرَّرات المدرس شرح السيوطي**،ج2، ط1،پيام علمدار، 1389هـ ش.

37.المرادي، بدرالدين، **توضيح المقاصد والمسالك بشرح ألفية ابن‌مالك**، ط1، بيروت: شركة ابناء شريف الأنصاري للطباعة والنشر والتوزيع، 2005م.

38.المكودي، عبدالرحمن، **شرح المكودي على ألفية ابن‌مالك**، ت:فاطمة الراجحي، القاهرة: الدار المصرية السعودية للطباعة والنشر،2004م.

39.الموصلي، ابن‌يعيش، **شرح المفصل للزمخشري**، ط1، بيروت: دارالكتب العلمية،2001م.

40.نهر، هادي، **شرح اللمحة البدرية في علم اللغة العربية**، ط1، عمان: داراليازوري للنشر والتوزيع،(د.ت).

41.النيشابوري، نظام‌الدين، **شرح النظام على الشافية**، ط1، مؤسسة دارالحجة للثقافة، 1428هـ.

42.اليافعي، عبدالله، **مرآة الجنان وعبرة اليقظان في معرفة ما يعتبر من حوادث الزمان**، ط1، حيدرآباد:دار المعارف،1339هـ.

43. A Comparative review of morphological views between Ibn Malik and Ibn al-Nazim

Abstract

The comparison between the views of *Ibn Malik*, in *Alfiya*, and his son, *Ibn al-Nazim*, in *Sharh Ibn al-Nazim 'ala alfiyat Ibn Malik*, is one of the most important morphological and grammatical issues in the Arabic grammer. Alfiya (ألفيةُ ابن مالک) is a rhymed book of Arabic grammar written by Ibn Malik in the 13th century. At least 43 commentaries have been written on this work. *Sharh Ibn al-Nazim 'ala alfiyat Ibn Malik* is considered one of the best commentaries which has been written on *Alfiya*, because the author of this commentary was the son of the Ibn Mailk. Ibn al-Nazim, the son of *Ibn Malik*, was one of the most Arab prominent grammarians who have learned Arabic grammar straightly from his father. So this thesis seeks to compare the views of *Ibn Malik*, in *Alfiya*, and his son, *Ibn al-Nazim*, in *Saharh Ibn al-Nazim 'ala Alfiyat Ibn Malik*. It is necessary to mention that one of the purposes of writing this thesis is to facilitate the way for understanding the ancient Arabic texts and the Holy Quran and Hadith. It should be also noted that the approach taken in this thesis is the analytical approach.

...**Keywords:** Comparison, Morphology, Ibn Malik, Ibn al-Nazim

مقایسهٔ نظریات صرفیِ "ابن‌مالک" و فرزندش "ابن‌ناظم"

چکیده

مقایسهٔ و تطبیق آراء و نظرات ابن مالک و فرزندش ابن ناظم حول محور آن دسته از مسائل صرفی‌ای که درکتاب «الفیه» و «شرح ألفیهٔ ابن‌مالک لابن‌الناظم» گرد آمده، می‌تواند از جمله بررسی های تطبیقی مفیدی دربارهٔ آرای نحوی‌ها به شمار آید. از آنجایی که ابن‌مالک و ابن‌ناظم از شخصیت و جایگاهِ علمیِ برجسته‌ای برخوردارند؛ اهمیت این نوع بررسی زمانی به خوبی حس می‌شود که با شخصیت و کتاب‌های باارزش هریک از آنها آشنایی کافی داشته باشیم. همچنین از آنجایی که واسطه‌ای بین ابن‌مالک و فرزندش در شرحِ ألفیه وجود نداشته و شارح، خود، شاگردِ مؤلف بوده است، مقایسهٔ نظریاتِ صرفیِ این دو اهمیت و ضرورت فراوان دارد؛ چرا که «الفیه» و شرح آن می‌تواند هریک از دانشجویان و پژوهشگران را در رسیدن به اهداف آموزشی، تدریسی و پژوهش‌های مختلف صرفی یاری دهد. از این‌رو، پژوهندگان در این مقاله درصددند تا با رویکرد توصیفی ـ تحلیلی به مقایسهٔ دیدگاه‌های صرفیِ إبن‌مالک و فرزندش بپردازند و با تبیینِ اختلاف دیدگاه‌هایِ آن‌دو، به رأی و نظر أرجح دست یابند. از مهم‌ترین نتایج تحقیق عبارتند از : 1. ارجحیت متصل بودن ضمیر دوم، اگر عامل، فعلِ غیرِ ناسخ باشد و ضمیرِ اول، أخصّ و از ضمایر نصبی و یا جری باشد، 2. عدم وجود اسم اشارهٔ متوسط در زبان عربی و 3. عدم رواج لعل با نون وقایه برعکسِ "قَد" و "قَط" که اصولا همراه نون وقایه ذکر می‌شوند.

واژگان کلیدی: مقایسه، صرف، ابن‌مالک، ابن‌ناظم